



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٦٨

الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولت الرئاسة نائبة الرئيسة السيدة
إيميني (ناميبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي

بدء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت
سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.67).

وأود أيضا أن أنوه بالبيان المؤثر جدا الذي أدلى به الرئيس
الأوكراني هذا الصباح.

اسمحوا لي أن أبدي ثلاث ملاحظات فيما يتعلق، أولا،

بانتهاك القانون الدولي الذي وقع في أوكرانيا؛ ثانيا، الإسهام

الألماني في حل الأزمة؛ وثالثا، الحالة الإنسانية.

أولا، سأتناول الانتهاك الخطير للقانون الدولي وميثاق
الأمم المتحدة. في صباح هذا اليوم، ذكر الرئيس بوروشينكو
مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية في بيانه (انظر
A/73/PV.67)، وأود أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى ذلك
الاتفاق الدولي. فقد تم التوصل إليه في عام ١٩٩٤ حيث تخلت
أوكرانيا بموجبه عن الأسلحة النووية مقابل ضمانات من روسيا
تتعلق بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

وانتهكت روسيا القانون الدولي ومذكرة بودابست بعدوانها
على أوكرانيا، بما في ذلك غزو القرم ودونباس. وتشكل هذه
الانتهاكات نكسة خطيرة للقانون الدولي، فضلا عن جدول
أعمال نزع السلاح الدولي، فما الذي ستعتقده البلدان الأخرى
المستعدة للتخلي عن أسلحتها النووية إذ نظرت إلى ما حدث
لتلك الالتزامات؟

وتدين ألمانيا الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتؤيد
استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، تماشيا مع مذكرة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5006 (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905035 (A)



معينة. ولم تتقيد روسيا بذلك البند، مما أدى بالتالي إلى انعدام الثقة في روسيا، ومما يجعل من الصعوبة بمكان أن تمرر الحكومة الأوكرانية القوانين من خلال برلمان أوكرانيا الذي ببساطة لا يرى أن روسيا جادة.

وأحد المجالات الأخرى التي نشارك فيها هو دعم المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا المقام، تود ألمانيا مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها لما حققته بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وأن تثني على جميع جهودها. كما نرى أن من الضروري مواصلة القيام بعملها، ونحن ندين جميع الهجمات الموجهة ضد دورياتها وأصولها، وكذلك إسقاط الطائرات بلا طيار التابعة للبعثة. لقد جرت مناقشة بشأن نشر للأمم المتحدة، وألمانيا مستعدة لمواصلة الاستكشاف، في إطار صيغة نورماندي، للشكل الذي يمكن أن تتخذه قوة حفظ السلام.

ثالثاً، أود الآن تناول الحالة الإنسانية. يساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، ولا سيما في منطقة دونباس، التي تندرج ضمن مسؤولية روسيا. فقد أزهقت أرواح أكثر من ١٣ ٠٠٠ مدني وهناك حوالي مليوني شخص من المدنيين داخليا. وهناك خطوات عديدة يمكن اتخاذها. وذكر، على سبيل المثال، ضرورة إصلاح جسر لوهانسكا ستانيتسيا. وندعو الطرفين إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية، وكفالة إمكانية الوصول الكاملة لجميع المنظمات الإنسانية الدولية.

وفيما يتعلق بالجهود السياسية، تشارك ألمانيا في صيغة نورماندي، أما بخصوص الدعم الإنساني، فنحن ثاني أكبر جهة مانحة ثنائية. وسنواصل حوارنا مع أوكرانيا.

يساورنا القلق أيضا إزاء ما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونشعر بالقلق البالغ إزاء حالة تزار القرم والمعارضين لضم القرم. ونحث روسيا على منح مفوضية الأمم

بوابست التي وقعتها روسيا. وندعو روسيا إلى وقف احتلالها للأراضي الأوكرانية ووقف دعمها المالي والعسكري للانفصاليين. وهنا، أنتقل إلى الوفد الروسي. فقد قال السفير الروسي هذا الصباح أن هذا الفصل قد انتهى وأن القرم جزء من روسيا (انظر A/73/PV.67). ويجب علينا جميعاً أن نقول إن الأمر ليس كذلك - إذ لا يمكن للمرء ببساطة أن يخرق القانون الدولي بدون محاسبة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التطورات السلبية فيما يتعلق ببحر أوف. ومرة أخرى، إن ذلك انتهاك للقانون الدولي. وندعو روسيا إلى الإفراج فوراً عن الجنود الأوكرانيين.

ثانياً، نرى أن من الواضح أنه ليس هناك أي حل عسكري للأزمة. لذلك يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لإيجاد حل سياسي. وفي ذلك الصدد، بذلت ألمانيا وفرنسا جهوداً مشتركة في عام ٢٠١٤ وأنشأت ما يُسمى بصيغة نورماندي، جنباً إلى جنب مع أوكرانيا وروسيا. وأدرجت اتفاقات مينسك في هذه الصيغة، وهي تواصل بذل قصارى جهدها من أجل التأكد من تنفيذ تلك الاتفاقات. إننا نؤمن بأن تلك الاتفاقات هي السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق نتائج ملموسة، وهذا هو السبب في وجوب التمسك بعملية مينسك. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن ألمانيا وفرنسا مصممتان على الدفع باتجاه تحقيق تقدم ملموس، في إطار صيغة نورماندي، وتحسين حالة أولئك الذين هم الأكثر تضرراً.

وعندما نتكلم عن النتائج التي تحققت، لا بد لنا من الاعتراف بأن الأعمال العدائية قد انخفضت في الواقع كثيراً مقارنة بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وعلينا أن نقر بأن أوكرانيا بذلت جهوداً كبيرة - فعلى سبيل المثال، باعتماد قانون الأحوال الخاصة - ولكن جوهر مشكلة اتفاقات مينسك يكمن في الفقرة الأولى التي طلبت إلى الأطراف تنفيذ وقف لإطلاق النار في لحظة

جزيرة القرم والسماح بالوصول الكامل لمراقبي حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع أطراف النزاع في شرق أوكرانيا إلى تنفيذ مسؤولياتها بموجب اتفاقات مينسك بالكامل، والالتزام بوقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بالكامل. ويجب على روسيا أن توقف دعمها العسكري والمالي للتشكيلات المسلحة في تلك المناطق.

ومن المهم أن تواصل المفوضية أيضا رصد حالة حقوق الإنسان عن بعد في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية في الوقت الراهن. فالعالم يجب أن يعرف ما يحدث. وينبغي أن يكفل للمفوضية إمكانية الوصول إلى تلك المناطق. ويجب أن يتردد في قاعة الجمعية العامة أيضا صدى الكلمات التي قالتها الأمانة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية، أورسولا مولر، إلى شعب أوكرانيا في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٢ شباط/فبراير، حيث قالت "إننا لم ننسأهم" (S/PV.8461، صفحة ٥).

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تعاطفنا مع أقارب وأحباء ضحايا رحلة خطوط الطيران الماليزية MH-17. وكما ذكر وزير خارجية بلدي ستيف بلوك في مجلس الأمن في ٢٩ أيار/مايو من العام الماضي (انظر S/PV.8270)، ستواصل مملكة هولندا العمل من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤).

ثانيا، إن عملية الإصلاح الأوكرانية تعاني من جراء النزاع المستمر. وكما نعرف جميعا، شرعت أوكرانيا في مسار طموح وصعب لإصلاح اقتصادها والمجتمع. ونحن معجبون بالتقدم الهام المحرز حتى الآن من أجل بلوغ هذين الهدفين. ونشيد بالدور الإيجابي الذي يضطلع به المجتمع المدني النابض بالحياة في أوكرانيا في هذه العملية. بيد أن النزاع يضع ضغوطا على اقتصاد أوكرانيا ومؤسساتها وعملية الإصلاح. ومن الأمثلة الجلية على ذلك، الضرر الاقتصادي الذي تسببت فيه القيود المفروضة من جانب الاتحاد الروسي على النقل البحري في بحر آزوف منذ أوائل العام

المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في نهاية المطاف إمكانية الوصول دون عوائق إلى شبه الجزيرة.

أود أن أختتم بياني بالتذكير بالاحتجاجات التي جرت قبل خمس سنوات في الميدان. فقد تظاهر آلاف الأوكرانيين من أجل بناء أوكرانيا الحرة والديمقراطية وذات السيادة، وجاد أكثر من ١٠٠ متظاهر بأرواحهم. ولن ننسى مشاركتهم وأملهم. وستواصل ألمانيا الوقوف إلى جانبهم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/73/PV.67).

ونشكر وفد أوكرانيا على جهوده حسنة التوقيت الرامية إلى تسليط الضوء على الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. ويجب عدم السماح باستمرار هذا الاحتلال. لقد ألحقت خمس سنوات من النزاع خسائر فادحة بالعديد من الأطراف.

وفي هذا السياق، سأركز اليوم على ثلاث مسائل: أولا، شعب أوكرانيا؛ ثانيا، عملية الإصلاح؛ وثالثا، النظام القانوني الدولي.

أولا، بالنسبة لشعب أوكرانيا، أزهدت أرواح أكثر من ١٢٠٠٠ شخص خلال خمس سنوات. وتعطلت الحياة اليومية للعديد من المدنيين الأبرياء، وفقدوا منازلهم أو أصبحوا مشردين. نشكر الأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة على جهودهم المتواصلة في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة حيثما أمكن ذلك.

والتقارير المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واضحة جدا - لا تزال حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا تثير القلق الشديد والعميق. ونوجه نداء عاجلا إلى الاتحاد الروسي لاحترام حقوق الإنسان في شبه

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.67) وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد سلوفينيا الراسخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وسلوفينيا لا تعترف بالضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم. ويشكل هذا الضم تحديات خطيرة للأمن والاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً.

ويشكل التصعيد الأخير لحدة التوترات في بحر أزوفا ومضيق كيرتش مثالا على ذلك. ونضم أصواتنا إلى أصوات الداعين إلى الإفراج عن الجنود الأوكرانيين المحتجزين ونتوقع من روسيا ضمان حرية الملاحة والمرور عبر مضيق كيرتش دون عوائق، وفقاً للقانون الدولي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء العسكرة المتزايدة لشبه جزيرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوفا.

كما نشعر بالقلق البالغ إزاء تكرار انتهاكات وقف إطلاق النار وتكديس الأسلحة الثقيلة والحالة الإنسانية المتردية في منطقة النزاع. وتكتسي التدابير الرامية إلى حماية السكان المحليين - مثل حماية البنى التحتية المدنية وإزالة الألغام وضمان وصول المنظمات الإنسانية والمساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع دون عوائق - أهمية قصوى. وندعو جميع الأطراف إلى الإسراع بتنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في اتفاقات مينسك بشكل كامل. ونرى أيضاً أنه من غير المقبول أن تظل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواجه قيوداً كبيرة في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة الأوكرانية.

ومن المثير للقلق أيضاً بصفة خاصة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا. وندعو إتاحة إمكانية الوصول الكامل والحر وغير المقيد لجميع مراقبي حقوق الإنسان الدوليين وآليات الرصد الدولية إلى شبه جزيرة القرم التي ضُمت بشكل

الماضي. وقد بلغت التوترات ذروتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويجب أن تمتنع روسيا عن هذه الممارسات السلبية.

ونشجع الحكومة الأوكرانية على الاستمرار في تنفيذ عملية الإصلاح الهامة التي تضطلع بها من أجل تحقيق الازدهار والرفاه للشعب الأوكراني. وستواصل مملكة هولندا دعم جهود الإصلاح على صعيد ثنائي، من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.

ثالثاً، يؤثر النزاع سلماً على النظام القانوني الدولي. وفي أوكرانيا، تتعرض قواعدنا الدولية للخطر. فالضم غير الشرعي للقرم واستمرار روسيا في زعزعة الاستقرار في دونباس يتعارض مباشرة مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة.

ولذلك، وعلى غرار الآخرين، فإنني أؤكد مجدداً التزامنا القوي بتأييد سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدة وسلامتها الإقليمية. وأشدّد على النقاط التي أثارها للتو زميلنا، الممثل الدائم لألمانيا، بشأن مذكرة بودابست. فقد حان الوقت لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تؤكد السلامة الإقليمية لأوكرانيا ووحدة. وأود بصفة خاصة تسليط الضوء على القرار ٢٦٢/٦٨ المتخذ في عام ٢٠١٤ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً أن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة لن يكون ممكناً إلا عندما يعود الاتحاد الروسي إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب سلوفينيا بمناقشة اليوم بشأن الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً.

الأسود وبحر أزوف ومضيق كيرتش. ويجب السماح لأوكرانيا بالوصول دون عوائق إلى موانئها.

لقد مضى الآن ما يقرب من خمس سنوات على مقتل ٢٩٠ شخصاً بريئاً، كان من بينهم ٣٨ مواطناً أستراليا، على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17. ولا تزال أستراليا ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي أدان هذا العمل المروع وأكد العزم على محاسبة المسؤولين عنه. ولن يلين تصميم أستراليا على معرفة حقيقة الملابسات المحيطة بإسقاط طائرة الرحلة MH-17.

ولا تعترف أستراليا بالإجراءات التي تسعى إلى إضفاء الشرعية على تدخلات الاتحاد الروسي في شرق أوكرانيا، بما في ذلك ما يسمى بالانتخابات التي أجريت في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتظل اتفاقات مينسك الأساس الوحيد المتفق عليه لتسوية الوضع في شرق أوكرانيا. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها، ولا سيما تنفيذ وقف إطلاق نار شامل ودائم وإعادة حدود أوكرانيا إلى السيطرة الأوكرانية.

إن للضم المزعوم لشبه جزيرة القرم وللنزاع المستمر في شرق أوكرانيا تأثيراً خطيراً على المدنيين. فقد قُتل أكثر من ٣ ٣٠٠ شخص، وجرح ما يصل إلى ٩ ٠٠٠ شخص فيما نزح ١,٥ مليون شخص داخلياً. وكما لاحظ الأمين العام المساعد ينتشا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8461)، يتعرض نصف مليون شخص يعيشون على بعد خمسة كيلومترات من خط التماس للقصف وإطلاق النار والألغام الأرضية والدخائر غير المنفجرة بشكل دوري. وهذه المنطقة هي من أكثر المناطق تلوثاً بالألغام في العالم، ويؤثر النزاع بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال. وتحت أستراليا جميع الأطراف على ضمان إمكانية وصول مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة المراقبة الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن

غير شرعي، فضلاً عن المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

في الختام، أود أن أشدد على أن سلوفينيا ستواصل تقديم خدمة إعادة التأهيل الطبي والنفسي للأطفال من مناطق النزاع. وننظر أيضاً في إمكانية زيادة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، عندما تنتهي جميع الظروف اللازمة لذلك.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): مرت خمس سنوات تقريباً منذ ضم شبه جزيرة القرم - وهو فعل أقرت الجمعية العامة بعدم شرعيته في القرار ٢٦٢/٦٨. واليوم، نحیی الذكرى السنوية الخامسة لاحتجاجات "الميدان" في أوكرانيا. ومن المهم للغاية أن تُبقي الجمعية الحالة في أوكرانيا والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي هناك على جدول أعمالها.

وتلتزم أستراليا التزاماً راسخاً بتأييد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدود معترف بها دولياً. وتدعم أستراليا ذلك الالتزام بمجموعة قوية من الإجراءات التي تستهدف التصدي للتهديدات المستمرة التي تواجهها السيادة الأوكرانية. ونشجب ما تنقله التقارير عن النحو غير العادل الذي تقيم به السلطات التي تدعمها روسيا العدل في القرم واعتداءاتها على حريتي التعبير والتجمع الأساسيتين هناك. ونلاحظ مع القلق شطب تسجيل "شهود يهوه" في شبه جزيرة القرم.

وتشعر أستراليا بالقلق أيضاً إزاء التصعيد الأخير للتوترات في مضيق كيرتش والبحار المجاورة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء اعتقال الاتحاد الروسي لأفراد من البحرية الأوكرانية وسفن تابعة لها في المياه القريبة من مضيق كيرتش. ونكرر دعوتنا روسيا إلى الإفراج عن البحارة والسفن الأوكرانية فوراً ودون قيد أو شرط. كما ندعو روسيا إلى عدم عرقلة الممارسة المشروعة للحريات والحقوق الملاحية في البحر

أنه ينبغي السماح للبحارة بالعودة إلى أوكرانيا بأسرع ما يمكن. ومن المهم ضمان حمايتهم على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

السيدة فيلبيتشكو (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): لقد التزمت بيلاروس دائماً بمبادئ سياسة غير تصادية تقوم على حب السلام وعلى تعددية الأطراف والاحترام المتبادل. ونحن نتابع عن كثب الأحداث في جارتنا أوكرانيا، التي يمثل السلام والوئام فيها أمراً ذا أهمية حيوية بالنسبة لنا. ولا تزال التسوية السلمية للنزاع من خلال الحوار والتفاوض ووضع حد للعنف والاشتباكات المسلحة وامتنال الأطراف لاتفاقات مينسك تشكل الأساس العملي الوحيد لحل الأزمة. ودعمنا الثابت لعملية التسوية السلمية للنزاع في جنوب شرق أوكرانيا متواصل، ونحن نسهم بشكل كبير في هذه العملية من خلال تنظيمنا في مينسك لفريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا وأفرقة العمل التابعة له. وتعتزم بيلاروس مواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة لاستعادة السلام في أوكرانيا. ونحن على استعداد لمواصلة ضمان تهيئة الظروف المناسبة للمفاوضات استناداً إلى منتدى مينسك بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك على أعلى مستوى، كما فعلنا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥. كما ندعو إلى إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف فيما يتعلق بالمعايير الخاصة باحتمال نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة. وقد أكدنا مراراً وتكراراً أننا على استعداد للإسهام في هذه البعثة.

إن بيلاروس لم تقف قط على الهامش فيما يتعلق بالجهود الدولية القائمة على توافق الآراء لدعم السلام والأمن الدوليين. وفي عام ٢٠١٥، قدم الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، رئيس بيلاروس، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.15)، اقتراحاً بشأن الحاجة إلى إجراء مناقشة جديدة وواسعة النطاق بشأن مبادئ تعايش الدول في المستقبل في سياق ضمان السلام والأمن العالميين. ومع أخذ ذلك في

والتعاون في أوروبا، وغيرهما من المنظمات الدولية دون عوائق إلى شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك. وأخيراً، ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها المبذولة لحل النزاع.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا فخامة الرئيس بوروشينكو على بيانه (انظر A/73/PV.67).

بعد مضي خمس سنوات على ضم شبه جزيرة القرم، يظل موقف سويسرا ثابتاً ولا يتزعزع. فنحن لا نعترف بضم الاتحاد الروسي للقرم، والذي يشكل خرقاً للقانون الدولي. ويدعو بلدي إلى احترام وحماية وتنفيذ القانون الدولي في القرم، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دون تمييز من أي نوع كان. ومن المهم أيضاً ضمان إمكانية وصول آليات مراقبة حقوق الإنسان الدولية على نحو سريع وحقيقي وبصورة آمنة ودون عوائق إلى القرم، ولهذا السبب، أيدت سويسرا القرار المعنون "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا" الذي قدمته أوكرانيا في اللجنة الثالثة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وتود سويسرا أيضاً أن تعرب عن قلقها إزاء التوترات المتزايدة في مضيق كيرتش. وقد أظهر الحادث الذي وقع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بالقرب من مضيق كيرتش في البحر الأسود إمكانية التصعيد في المنطقة. وتكرر سويسرا دعمها لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها، بما في ذلك من خلال دعمها للقرار ١٩٤/٧٣، المعنون "مشكلة عسكرية جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر آزوف". وفي هذا السياق، نريد التأكيد على أن احترام القانون الدولي أمر حيوي للحد من التوترات. كما نهتم عن كثب بالتطورات المتعلقة باحتجاز البحارة الأوكرانيين عقب الحادث الذي وقع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، تشدد سويسرا على

الجمعية العامة على الإجراءات الروسية باتخاذ القرار ٢٦٢/٦٨ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، مؤكدة على السلامة الإقليمية لأراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً، وعدم وجود أي أساس قانوني لتغيير وضع شبه جزيرة القرم.

وكما قال زميلي الألماني في وقت سابق في مجلس الأمن في سياق آخر، فإن المرء عندما يستمع إلى الرواية الروسية بشأن ما جرى في شبه جزيرة القرم، فإنه قد يعتقد أن أوكرانيا غزت روسيا وليس العكس. إننا لا نعارض الضم غير القانوني فقط لأنه ينتهك القانون الدولي؛ إننا نعارضه كذلك بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال روسيا ترتكبها في شبه جزيرة القرم. ويشمل ذلك الاضطهاد الواسع النطاق للجماعات العرقية والدينية، مثل تثار القرم وللذين يعربون عن معارضتهم للضم غير القانوني لشبه الجزيرة. فقد تعرض هؤلاء الضحايا إلى سوء المعاملة والتعذيب عقاباً ولانتزاع اعترافات في مراكز الاحتجاز. وليس من قبيل المصادفة أن روسيا لا تزال تتجاهل النداءات في قرارات الجمعية العامة لأن تزور المفوضة السامية لحقوق الإنسان شبه جزيرة القرم.

وكذلك يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء استمرار عسكرة القرم وبحر آزوف من قبل الاتحاد الروسي. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٤/٧٣، داعية فيه الاتحاد الروسي إلى سحب قواته العسكرية من القرم، الأمر الذي تجاهلته روسيا. وقبل ثلاثة أشهر فقط، استخدم الاتحاد الروسي القوة للاستيلاء على ثلاث سفن حربية أوكرانية، وأسر ٢٤ جندياً، بمن فيهم ثلاثة من الذين أصيبوا إصابات بالغة أثناء هذا الحادث. وقد شكل استخدام روسيا للقوة، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية ضد السفن الأوكرانية عدواناً وتصعيداً واضحاً. وهذه الأعمال غير المقبولة لا تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولا أساس لها في القانون الدولي. ونحن لا يمكننا أن نتجاهل هذه التحديات

الاعتبار، أطلقت بيلاروس مبادرة لحوار دولي جديد واسع النطاق بشأن قضايا الأمن، والذي ينبغي أن يركز على التغلب على الخلافات الحالية بين الدول داخل منطقتنا وفي جميع أنحاء الفضاء الأوروبي الأطلسي والأوروبي الآسيوي بأكمله، مما سيتيح لنا فرصة لضمان مستقبلنا وتحقيق الهدوء الجيوسياسي والسلام والأمن.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

نرحب بمناقشة اليوم وبفرصة مناقشة الحالة في أوكرانيا. وأود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي الذين جددوا دعمهم الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك داخل حدودها المعترف بها دولياً ومياهاها الإقليمية.

يصادف اليوم إحياء الذكرى السنوية لمقتل الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم بشكل محزن خلال احتجاجات "الميدان الأوروبي" في عام ٢٠١٤، ونقدم خالص تعازينا إلى أسر الذين فقدوا أحبائهم. كما يوافق اليوم الذكرى السنوية الخامسة لبدء العملية العسكرية الروسية التي استهدفت الاستيلاء على القرم من أوكرانيا وضمه بشكل غير قانوني.

في الأسبوع الماضي، ساند زميلي الروسي وزير خارجية فنزويلا أرياسا في مجلس الأمن وتعهد بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8472).

ويشمل ذلك احترام المساواة في السيادة بين الأعضاء والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول. بيد أن الاستيلاء الروسي القسري على ١٠ ٠٠٠ ميل مربع من مساحة أوكرانيا ومصادرتها لها انتهكا أول مبدأ من مبادئ القانون الدولي - وهو أنه لا يجوز للبلدان اكتساب الأراضي أو تغيير الحدود بالقوة. كما أنهما انتهكا عدداً من الاتفاقات والالتزامات الدولية، بما في ذلك المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، ومذكرة بودابست ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا المبرمة عام ١٩٩٧. وردت

إقناعاً لإثبات التزامها بمبادئ الميثاق التأسيسي الذي يحكم سلوك المجتمع الدولي من عقد مؤتمر صحفي.

وتدعو المملكة المتحدة المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أن يقف صفا واحدا وراء أوكرانيا وأن يعارض محاولات روسيا المستمرة لزعزعة استقرار دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة وتقويض سيادتها وسرقة أراضيها.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا (تكلم بالإنكليزية): إن موقف تركيا فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا وحوها واضح. إننا ندعم السلامة الإقليمية لأراضي أوكرانيا ووحدة سيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً دعماً تاماً. ونحن لا نعترف بالضم غير القانوني وغير الشرعي لشبه جزيرة القرم.

وتتابع تركيا، التي يوجد فيها الملايين من المواطنين المنحدرين من تار القرم، حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم عن كثب. وأنشطة مجلس الشعب التتري محظورة في شبه الجزيرة، بعد مرور خمس سنوات على ضم القرم، ولا يزال قادة التتار غير قادرين على دخول القرم. كما نحتفل هذا العام، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لترحيل تار القرم من وطنهم التاريخي. إننا نقف إلى جانب تار القرم في كفاحهم السلمي من أجل السلامة والحرية في وطن أجدادهم. وسنواصل مساعدتهم على التعبير عن شواغلهم في المناظر الدولية. وقد شاركت تركيا في تقديم جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذه المسألة. ونحن كذلك أحد أنشط مؤيدي الجهود الرامية إلى الإفراج عن السجناء السياسيين الأوكرانيين والتتار في روسيا.

ولا تزال الحالة متوترة في منطقة دونباس، بعد ما يقرب من خمس سنوات على بداية الأزمة. ونعتقد أنه ينبغي حل نزاع دونباس عن طريق الدبلوماسية وبما يتماشى مع القانون الدولي. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك أمر مهم. وكان عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، في ظل قيادة السفير أرطغرل أباكان، بالغ الأهمية ويحتاج

الخطيرة للنظام الدولي القائم على القواعد ولا يمكننا ذلك. ونحيب بالمجتمع الدولي أن يواصل الوقوف صفا واحدا وأن يظل مركزاً على سلوك روسيا ومحاولاتها الرامية إلى توطيد ضمها غير الشرعي للقرم.

وبالانتقال إلى شرقي أوكرانيا، فإن النزاع الدائر هناك لا يزال متقلبا بسبب تجاهل روسيا التام لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. فقد حرّضت روسيا ثم دعمت أنشطة عسكرية تقوم بها تشكيلات مسلحة، بما في ذلك من خلال نشر قوات روسية في الأراضي الأوكرانية. ورفضت روسيا السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاضطلاع بولايتها داخل الأراضي التي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية يعطي الانطباع بأن لدى روسيا ما تخفيه، ويهدد الأمن الأساسي لأوكرانيا وللمنطقة على نطاق أوسع. وتشمل حملة روسيا المنسقة لزعزعة استقرار أوكرانيا دعمها، في تشرين الثاني/نوفمبر، للانتخابات غير المشروعة التي لا تمثل إرادة الشعب في الأقاليم غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤجج، بلا داع، التوتر بين أطراف النزاع. وعلاوة على ذلك، فإنه يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك.

وكما هو الحال في جميع النزاعات، من المحزن أن المدنيين هم الذين يعانون أكثر. وقد فقد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص أرواحهم، منذ أن بدأ القتال، وأصيب قرابة ٢٥ ٠٠٠ بجراح وصار ٣،٤ ملايين نسمة في حاجة إلى المساعدة الإنسانية وشرّد قرابة ١،٥ مليون شخص داخليا. وأزمة أوكرانيا ليست نزاعاً مجمداً. فقد أشعلت روسيا النزاع، وبدلاً من أن تستخدم تأثيرها الكبير لضمان أن تمتثل التشكيلات المسلحة التي تدعمها روسيا لالتزامات مينسك، فإنها تواصل مد تلك التشكيلات المسلحة بالأسلحة والأفراد. فلا بد لروسيا من سحب أفرادها العسكريين وأسلحتها، ووقف دعم التشكيلات المسلحة والتقييد بالتزامات اتفاق مينسك التي وقعتها. فتلك يمكن أن تكون طريقة أكثر

هذا ليس نزاعاً متجمداً، بل صراع يُقتل فيه الناس يومياً تقريباً. كما أن له عواقب وخيمة على ملايين المدنيين الذين يعيشون في منطقة النزاع وبالقرب منها. إن أكثر من ٥ ملايين أوكراني يتعرضون لهذا الصراع، وأوكرانيا هي تاسع أكبر بلد من حيث عدد الأشخاص النازحين داخلياً.

وتظل عملية مينسك والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك مفتاح تحقيق حل سياسي مستدام وسلمي وشامل. ولتحقيق هذه الغاية، نؤيد تماماً جميع الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا بالوصول الآمن والمأمون وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع أنحاء أراضي أوكرانيا.

وكرواتيا تشعر بقلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، وكذلك في شبه جزيرة القرم. ونؤيد عمل وتقارير ممثل الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ومن الضروري أيضاً تأمين الوصول الكامل بحرية ودون عوائق إلى جميع أراضي أوكرانيا لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين.

والاتحاد الأوروبي قدم مساعدات إنسانية كبيرة ومعونات أخرى إلى أوكرانيا خلال السنوات القليلة الماضية. وكرواتيا تنشط في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال مشاريع مثل إعادة تأهيل الأطفال الأوكرانيين في منتجعانا على ساحل البحر الأدرياتيكي وبرامج لإعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي للمحاربين القدماء.

ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء المستويات الشديدة للتلوث بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي ما زالت تلحق خسائر فادحة بالحياة المدنية في منطقة النزاع وبالقرب منها، خاصة وأن لدينا معرفة مباشرة بالآثار المدمرة للألغام

إلى دعم قوي من قبل جميع الأطراف. وتضطلع البعثة بدور رئيسي في إبلاغ المجتمع الدولي، بتيسير الحوار لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الاستقرار والتطبيع في جميع أنحاء أوكرانيا. وتواصل تركيا تقديم الدعم الكامل لعمل البعثة.

إن إرساء الديمقراطية في أوكرانيا وتحقيق حسن الإدارة والإصلاح سيسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الأوكرانية للإصلاح في ظروف صعبة. وتركيا وأوكرانيا شريكتان وجارتان في البحر الأسود. ومنتشاطر القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية في البحر الأسود. إن الأعمال الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي وتؤثر سلباً على الاستقرار في منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً. وسنواصل الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات في الميدان وإيجاد حل سلمي للحالة في أوكرانيا.

السيد دروينياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.67)، وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تظل كرواتيا ملتزمة التزاماً تاماً بدعم سلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها واستقلالها وبأن تنتهج سياسة عدم الاعتراف بالضم غير الشرعي للقرم. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء خطر زيادة التوتر في المنطقة، الذي أدى إلى حادث حول مضيق كيرتش وشبه جزيرة القرم في العام الماضي. إن استخدام القوة من جانب روسيا غير مقبول ولا مبرر له، ولا سيما في سياق العسكرة المتزايدة في المنطقة. وندعو روسيا إلى الإفراج عن السفن وطواقمها المحتجزة من دون شروط ومن دون تأخير. ويجب أن تكفل حرية المرور في مضيق كيرتش، وكذلك حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ الأوكرانية في بحر آزوف، تمثيلاً مع القوانين والأعراف الدولية.

لا يزال الصراع في شرق أوكرانيا يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ومن المهم أن نؤكد مجدداً على أن

وبالتراصف مع جهودنا لمعالجة الحالة في شرق أوكرانيا في إطار صيغة نورماندي، ندعو روسيا مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية واحترام سيادة ووحدة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): يجدد وفد بلادي التأكيد على موقفه الثابت بخصوص البند ٦٧ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا".

إذ لا تزال الجمهورية العربية السورية مؤمنة بأن طلب إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة كان خطوة أحادية الجانب وذات طبيعة مسبقة. إن وفد بلادي يلحظ بعين القلق تصاعداً غير مبرر في النزعة السلبية لدى بعض الدول الأعضاء في اتجاه استنزاف جدول أعمال الجمعية العامة واستغلال طاقات وموارد الأمم المتحدة بهدف ممارسة ضغوط سياسية فحسب، وبطريقة تقوض الأهداف والمقاصد الأساسية السامية للأمم المتحدة، وتجعل من هذا المنبر وسيلة لممارسة الاستقطاب السياسي والمالي وسبباً لنشر الفرقة والخلاف بدلاً من أن يكون هذا المنبر السامي عامل وحدة واجتماع في سبيل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع دون استثناء أو تمييز.

إن فهمنا القانوني المتوازن يستند إلى حقيقة جلية مضمونها أن الوضع في تلك المناطق يخضع لأحكام اتفاقات مينسك، وهي الاتفاقات التي أيدتها الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) مع جميع مرفقاته، كما أيدتها البيان الرئاسي S/PRST/2018/12. وعلى هذا الأساس الواقعي، يعتقد وفد بلادي جازماً أن تطبيق اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) يتطلب توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الأطراف من أجل العمل المشترك على استعادة الأمن والاستقرار في أوكرانيا.

الأرضية المضادة للأفراد على المدنيين. ونؤكد على الحاجة إلى بذل جهود دولية أكبر لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

خمس سنوات مرت على الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من قبل روسيا. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمتها عندما وقعت مذكرة بودابست، والتي بموجبها تحترم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، تنتهك روسيا بوقاحة مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها منذ عام ٢٠١٤. وهذا الوضع هو مصدر التوترات المثيرة للقلق الشديد، لا سيما في مضيق كيرتش والبحر الأسود وبحر أزوف.

ويكفي أن أشير إلى استخدام القوة العسكرية غير المقبول، واحتجاز ٢٤ من أفراد الطاقم الأوكراني، والعدد المفرط من عمليات التفتيش التي يجريها حرس السواحل الروسي في بحر أزوف ومضيق كيرتش منذ الربيع الماضي. وفي أعقاب الحادث الخطير الذي وقع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى كفالة المرور الآمن والحر ودون عوائق للسفن التجارية والعسكرية على حد سواء، وفقاً للقانون الدولي. ومرة أخرى، ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الجنود الأوكرانيين.

وبالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية، أدى الضم غير الشرعي للقرم إلى وقوع انتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في ذلك الإقليم، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري والتمييز، على سبيل المثال لا الحصر. وندعو روسيا إلى إنهاء تلك السياسة، التي من الواضح أنها تستهدف ترويع كل من يجرؤ على التكلم بصوت قوي ضد ضم شبه جزيرة القرم.

السيد كورمان (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.67). أود أن أبدأ بتأكيد التزامنا الثابت بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. ونعرب - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ - عن عدم اعترافنا بضم روسيا للقرم بصورة غير شرعية، ونرى أنه يتعارض مع القانون الدولي. فذلك انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتقويض لنظام القانون الدولي.

ويصادف اليوم الذكرى السنوية الخامسة لضم القرم بصورة غير شرعية من جانب روسيا واندلاع النزاع في شرق أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، فقد ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص أرواحهم وغادر المنطقة ١,٥ مليون شخص. وتم التوقيع على اتفاقات مينسك بهدف إنهاء النزاع في دونباس. وعلى الرغم من أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع، فلا يزال تنفيذ الأحكام الرئيسية لتلك الاتفاقات حبرا على ورق. وعليه، ندعو جميع الأطراف إلى الإسراع في التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك والوفاء بالتزاماتها.

وتؤيد الجهود التي يبذلها في ذلك الصدد فريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي. وندعو روسيا إلى الكف فوراً عن تأجيج النزاع بواسطة توفير الدعم المالي والعسكري للجماعات المسلحة. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على تلك التشكيلات المسلحة وحثها على احترام التزاماتها كاملة بموجب اتفاقات مينسك.

ونأسف للعقبات التي تعترض تنفيذ مهام الرصد والإبلاغ المنوطة ببعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا. وتؤدي البعثة دوراً لا غنى عنه في الحد من التوترات. وندعو بقوة أطراف النزاع إلى احترام ولاية البعثة والسماح لها بالوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك في القرم وعلى طول الحدود الأوكرانية الروسية.

ولذلك، فإننا ننظر إلى البند ٦٧ بشكل عام وإلى جلسة اليوم بشكل خاص على أنهما محاولة مؤسفة جديدة لعرقلة تطبيق اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن ذي الصلة، ولتقويض الجهود الدولية لحل ذلك النزاع وتطبيق مجموعة التدابير التي دعمتها رباعية نورماندي بشأن التسوية الأوكرانية.

فوق ذلك كله، فإننا نعيد التنبيه هنا إلى تقييم قانوني جوهري، وهو أن نظر الجمعية العامة في هذه المسألة يشكل خرقاً للمادة الثانية عشر من ميثاق الأمم المتحدة، وأن إقحام مصطلح "الأراضي المحتلة المؤقتة" في عنوان البند ٦٧ لن يغير من حقيقة أن هذه المسألة تندرج في إطار ولاية مجلس الأمن وتنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وهو الأمر الذي يقتضي تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص، وأقتبس:

"عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن."

ختاماً أيها الزملاء، إن ضمان الأمن والسلام والرفاهية لشعوب العالم، هو غاية مشتركة من المفترض أننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تحقيقها، وذلك عبر آليات عمل الأمم المتحدة وعبر علاقاتنا الدولية الثنائية والجماعية. غير أن تحقيق هذه الغاية المشتركة النبيلة يفترض أساساً بناء الثقة الجماعية وإزالة الحواجز والشكوك بين حكومات العالم.

أما سعي البعض منا هنا، بقصد أو بغير قصد، إلى إقحام الجمعية العامة وتوريطها في بنود وجلسات لا تشهد إلا إطلاق البيانات والمواقف السياسية العدائية، فإنه، وأعني هنا هذا الإقحام والتوريط، لن يؤدي إلا إلى تعميق الفرقة والخلاف، وإضعاف الثقة في علاقاتنا الدولية، وإلحاق الضرر بعمل الجمعية العامة ودورها ومصداقيتها.

العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٧ من جدول الأعمال.

البند ٧ (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تنتقل الجمعية العامة إلى مذكرة من الأمين العام واردة في الوثيقة A/73/101/Rev.1/Add.1 في إطار البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ١١٧ المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ١١٧ في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ولكي يتسنى للجمعية النظر في الوثيقة اليوم، فإن من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ١١٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ١١٧ ؟
تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة. ولكي يتسنى للجمعية العامة الشروع على وجه السرعة في النظر في هذا البند الفرعي في هذه الجلسة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ١١٧ مباشرة في جلسة عامة، والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى
(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على السماح الكامل والدائم ودون عوائق، وفقاً للمبادئ الإنسانية. ويساورنا عميق القلق إزاء الاستهداف المستمر للبنى التحتية المدنية الهامة، مثل البنى التحتية لإمدادات المياه. فهناك ثلاثة ونصف مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية بسبب انتشار الألغام الأرضية وتزايد الصدمات النفسية وانعدام الحصول على الخدمات الأساسية.

وتبين الأحداث التي وقعت في بحر أزوف كيف يؤدي عدم احترام النظام القانوني الدولي والقواعد الأساسية للتعاون الدولي إلى زيادة عدم الاستقرار والتوتر فحسب. وندين استخدام القوة الذي قد يزعزع استقرار المنطقة. وندعو روسيا للإفراج دون تأخير عن جميع السفن الأوكرانية وطواقمها المحتجزين في بحر أزوف. وندعو روسيا إلى كفالة حرية المرور في مضيق كيرتش وحرية الملاحة في بحر أزوف، وفقاً للقانون البحري الدولي ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. ونحث روسيا على إنهاء العسكرة التدريجي للقرم والبحر أزوف ومضيق كيرتش.

كما يساورنا القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في دونباس والقرم. ونؤيد في ذلك الصدد، العمل الذي اضطلعت به البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وندعو الأطراف إلى السماح بالوصول الآمن ودون عوائق للمراقبين الدوليين، ولا سيما مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا.

لقد انقضت خمس سنوات منذ اندلاع هذا النزاع وضم شبه جزيرة القرم. ويجب علينا التغلب على الخلافات بين الأطراف واستئناف الحوار، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام العادل والدائم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك، تكون الجمعية

والميزانية

مذكرة من الأمين العام (A/73/101/Rev.1/Add.1)

السيد إريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد استقال من منصبه اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبناء على ذلك، سيكون من الضروري، في هذه الدورة، انتخاب مدير تنفيذي جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي هذا الصدد، يتشرف الأمين العام بأن يطلب، عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أن يُدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بنداً فرعياً إضافياً معنوناً "انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون "انتخابات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى".

ونظراً لطبيعة البند، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، التي تقضي بانعقاد المكتب للنظر في مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بنداً فرعياً إضافياً، بعنوان "انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، بوصفه بنداً فرعياً من البند ١١٦ من جدول الأعمال، تحت العنوان طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى"؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يصبح هذا البند الفرعي الإضافي هو البند الفرعي (هـ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/73/101/Rev.1/Add.1، تلقى الأمين العام إخطاراً باستقالة السيد كارلوس رويس ماسيو ممثل المكسيك من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن ثم سيتعين على الجمعية العامة أن تعين، في دورتها الحالية، شخصاً ملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة عضوية السيد رويس ماسيو، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وكما هو مبين أيضاً في الوثيقة A/73/101/Rev.1/Add.1، رشّحت حكومة المكسيك السيد فيليبي غارسيا لاندا ملء الشاغر الناجم عن استقالة السيد رويس ماسيو.

وقد أبلغت الأمانة العامة من جانب رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن المجموعة قد أيدت ترشيح السيد غارسيا لاندا. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد فيليبي غارسيا لاندا عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته، الواردة في الوثيقة A/73/747، بأن

وفي مقرها ٧٠/٤٢٠ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، وبناء على اقتراح من الأمين العام، انتخبت الجمعية العامة السيد إريك سولهايم ممثل النرويج مديراً تنفيذياً للبرنامج لفترة ولاية مدتها أربع سنوات، تبدأ في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتنتهي في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وعقب استقالة السيد سولهايم اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبعد إجراء استعراض وتقييم مستفيضة للمرشحين المقترحين لخلافته في هذا المنصب، يودّ الأمين العام ترشيح السيدة إنغر أندرسن ممثلة الدانمرك لانتخابها مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. وستُبلغ الجمعية العامة في مرحلة لاحقة بالتاريخ الفعلي لتعيينها. وعليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيدة إنغر أندرسن مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود الآن أن أستشير الأعضاء فيما يتعلق بالشروع فوراً في النظر في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الحكم ذي الصلة من المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على ما يلي:

”لا يجوز، ما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين، أن يُنظر في أي بند إضافي إلا بعد انقضاء سبعة أيام على إدراجه في جدول الأعمال وبعد قيام إحدى اللجان بتقديم تقرير بشأنه.“

وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فوراً في النظر في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

(هـ) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من الأمين العام (A/73/747)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): كما هو مبين في مذكرة الأمين العام، قررت الجمعية العامة في الفرع ثانياً، الفقرة ٢ من القرار ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، أن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يرأسها المدير التنفيذي للبرنامج، الذي تنتخبه الجمعية العامة، بناء على ترشيح من الأمين العام، لفترة ولاية مدتها أربع سنوات.